

بروكسل تطلب من إيطاليا إيضاحات عن اتفاقها مع ألبانيا حول المهاجرين



بروكسل - أ.ف.ب

ذكرت المفوضية الأوروبية، الثلاثاء، أنها طلبت «معلومات مفصلة» من الحكومة الإيطالية بشأن الاتفاق الذي أبرمته، الاثنين، من أجل إرسال المهاجرين الذين تمّ إنقاذهم في البحر إلى ألبانيا ودرس طلبات اللجوء الخاصة بهم.

إلا أن متحدثة باسم المفوضية الأوروبية أوضحت أنه بالنظر إلى «معلوماتها الأولية»، فإن هذا الاتفاق لا يشبه ذلك المبرم في عام 2022 بين المملكة المتحدة ورواندا، والذي انتقدته المفوضية الأوروبية للشؤون الداخلية إيلفا جوهانسون.

واعتبرت المسؤولة السويدية حينها أن «الاستعانة بمصادر خارجية لإتمام إجراءات اللجوء ليست سياسة هجرة إنسانية «لائقة».

وقالت المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية أنيتا هيبير خلال مؤتمر صحفي يومي: «نحن على اتصال بالسلطات الإيطالية

لأنه يتعين علينا دراسة تفاصيل» الاتفاق المبرم مع ألبانيا

وأضافت: «في ما يتعلق بالمملكة المتحدة ورواندا (...)، وبالنظر إلى المعلومات الأولية التي بحوزتنا، الأمر مختلف. لكن مرة أخرى، نحتاج إلى معلومات مفصلة». وأشارت المتحدثة إلى أن اتفاقاً من هذا القبيل يجب أن «يحترم» القانون الأوروبي والدولي بشأن اللجوء

وينص الاتفاق الذي وقعته رئيسة الحكومة الإيطالية جورجيا ميلوني ونظيرها الألباني إيدي راما، الاثنين، في روما، على تشييد إيطاليا مبنين في هذا البلد الذي ليس عضواً في الاتحاد الأوروبي، لاستيعاب المهاجرين الذين تم إنقاذهم في البحر الأبيض المتوسط من أجل «تسريع معالجة طلبات اللجوء أو الإعادة المحتملة» إلى البلدان الأم

وسيكون هذان المركزان اللذان تديرهما إيطاليا جاهزين للعمل بحلول ربيع 2024، لاستيعاب ما يصل إلى ثلاثة آلاف مهاجر، أي نحو 39 ألف شخص سنوياً. ووصل إلى إيطاليا أكثر من 145 ألف شخص حتى الآن هذا العام، مقارنة بـ 88 ألف شخص في الفترة ذاتها من العام الماضي، بناء على البيانات الرسمية

وتنص القواعد الأوروبية، بشكل عام، على تحميل الدولة الأولى التي يدخلها المهاجر مسؤولية معالجة طلبات اللجوء الخاصة به، وتشكو الدول المطلة على البحر المتوسط من اضطرابها إلى تحمل أعباء تفوق طاقتها

ويستعد الاتحاد الأوروبي للموافقة على اتفاق مُعدّل بشأن الهجرة واللجوء، هدفه تخفيف الضغط على الدول الواقعة في خط المواجهة الأمامية مثل إيطاليا واليونان، وذلك عبر نقل بعض الوافدين إلى دول أخرى في أعضاء الاتحاد. كما يحاول الأوروبيون الحد من الهجرة غير النظامية من خلال توقيع اتفاقات مع دول ثالثة، مثل تونس مؤخراً، بحيث تمنع انطلاق القوارب من سواحلها